

خلال زيارتهم طهران التي استهدفت توثيق العلاقة بين الشعبين

أعضاء لجنة الصداقة الكويتية - الإيرانية بمجلس الأمة يشيدون بعمق العلاقات بين البلدين

■ **عبد الصمد : هناك مساحات مشتركة تاريخية بين البلدين على كل المستويات**

طهران – «كونا» أكد أعضاء لجنة الصداقة الكويتية – الإيرانية البرلمانية أسس عميق ومتشعبة العلاقات الثنائية التي تربط دولة الكويت بالجمهورية الإسلامية الإيرانية على كل المستويات. وقال النائب عدنان سيد عبدالصمد الذي يزور طهران ضمن اللجنة في تصريح لـ«كونا» أن هذه الزيارات تولق العلاقة بين البلدين سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي إضافة الى العلاقات على المستوى البرلماني من خلال تشكيل لجان الصداقة الكويتية الإيرانية بعد التحرير وتبادل الزيارات بين الجانبين.

وأعرب النائب عبدالصمد عن اعتقاده أن هذه الزيارات بلورت فكرة مهمة وهي فكرة البرلمان الإسلامي العالي التي كانت بدايتها بين مجلسي الأمة والشورى الإيراني وتطورت الأمور الى أن تبلورت هذه الفكرة.

وشدد على أهمية مثل هذه الزيارات التي من شأنها توثيق العلاقة بين الشعبين لتكون مساندة للعلاقات الرسمية الحكومية وهي كما يطلق عليها الدبلوماسية.

وأشار الى لقاء وفد مجلس الأمة برئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني وطرح الموضوع بكل صراحة وشفافية مؤكدا أن هناك مساحات مشتركة كبيرة وتاريخية بين البلدين على كل المستويات الاقتصادية والسياسية.

وأعرب عن أمله في أن تحل بعض الملفات العالقة في المستقبل القريب وخاصة ما يتعلق بالجرف القاري الذي شهد منذ فترة طويلة مباحثات للسوى البرلماني من خلال تشكيل الملف بصورة نهائية الى جانب الاتفاقيات الاقتصادية العديدة الموقعة بين الجانبين.

وقال أنه تم كذلك بحث بعض القضايا الأقليمية مع وجود نوع من التقارب في التعامل مع هذه القضايا بحيث يكون الإقليم بمثابة عن تاتير صراع الاقطاب العالمية عربيا عن أمله أن يسود السلام في المنطقة وأن تعتمد العلاقة بين دول الإقليم على أسس راسخة لصالح أمن المنطقة ونموها.

من جانبه قال النائب الدكتور عبدالحميد دشتي عضو لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية الإيرانية في تصريح مماثل لـ«كونا» «أن الوفد حرص على التواجد على أرض الشقيقة والجارة الكبرى إيران لإيماننا بأن قوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتعاظم في المنطقة وللجمهورية الإسلامية تاريخ عريق منذ أن نشأت الكويت» وأضاف دشتي أن الدبلوماسية

الرسمية مؤمنة بهذه الرسالة وتقوم بهذا الدور الدبلوماسي الشعبي من خلال الوفود الشعبية التي تجسد إحدى صورها مؤكدا «حرص الوفد على التواصل مع الإلقاء في البرلمان الإيراني لأبصال رسالة للعالم بأنه لا يمكن أن نشوب هذه العلاقة أية شائبة بالرغم من كل محاولات ضرب الأسافين فيما بينها».

وأكد لاري أن أهمية اللقاء حاجي لاري أن لقاء الوفد البرلماني الكويتي برئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني الدكتور علي لاريجاني كان واضحا وصريحا وتطرق الى العديد من القضايا التي تهم البلدين مؤكدا استعداد إيران لدعم أمن واستقرار المنطقة وشعبها.

وأكد لاري أن أهمية اللقاء تكمن في تعزيز العلاقات وتبادل الزيارات وبحث القضايا الإقليمية الساخنة سواء كانت قضية سوريا أو ما هو مطروح كقلق الشعب الكويتي من قضية المفاعل النووي.

وأضاف أن رئيس الوفد الكويتي النائب احمد عبدالحسن المليكي أكد خلال اللقاء أهمية الحوار وسبقه كان بخصوص النزاع في سوريا أو غيرها من الأمور.

وأعرب النائب لاري عن اعتقاده بأن عصر انتهاء الأمور بالقوة انتهى خلال الوفود الشعبية التي تجسد الحقيقة تأتي عبر الشعوب.

ولفت لاري الى التجربة الديمقراطية الكويتية «الرائدة في المنطقة والتي تتميز بين الدول الخليجية والعربية بوجود هامش كبير من الحريات التي كلها الدستور والمجالس المنتخبة» مشيرا كذلك بالديمقراطية الإيرانية وعراقتها على مختلف المستويات السياسية ونحس الآن على اعتبار الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وأشار الى وجود تقارب في سياسة البلدين خاصة العلاقة البرلمانية التي قد يكون واضحا فيها قرب العلاقات وتواصلها على مستوى رئاسة المجلس أو اللجان البرلمانية، متمنيا أن تعطى هذه الزيارات المؤثر الإيجابي لتعزيز

هذه العلاقات. بدوره، قال النائب عبدالله التميمي أن زيارة وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية – الإيرانية إلى العاصمة طهران «كانت زيارة موفقة وتاجحة بكل المعايير».

وقال التميمي في تصريح

■ **لاري: نأمل في حل بعض ملفات الجرف القاري وإغلاق الملف بصورة نهائية**

لـ«كونا» أن الوفد حضر جلسة مجلس الشورى الإيراني حيث بحث الوفد مع الإيرانيين عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وشدد التميمي على أهمية توطيد العلاقات بين الدولتين الصديقتين واصفا العلاقات بين دولة الكويت خاصة ونحس الآن على اعتبار الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وأشار الى وجود تقارب في سياسة البلدين خاصة العلاقة البرلمانية التي قد يكون واضحا فيها قرب العلاقات وتواصلها على مستوى رئاسة المجلس أو اللجان البرلمانية، متمنيا أن تعطى هذه الزيارات المؤثر الإيجابي لتعزيز

هذه العلاقات. بدوره، قال النائب عبدالله التميمي أن زيارة وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية – الإيرانية إلى العاصمة طهران «كانت زيارة موفقة وتاجحة بكل المعايير».

وقال التميمي في تصريح

لـ«كونا» أن الوفد حضر جلسة مجلس الشورى الإيراني حيث بحث الوفد مع الإيرانيين عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

قال عضو لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية النائب خالد الشطي أن اللجنة ناقشت أمس، الشكوى المقدمة من بعض الشركات بشأن تحفظها على الرسوم التي تتقاضاها هيئة حماية البيئة لاسيما وأنه تم زيادة هذه الرسوم من مبالغارب الأربعة دنانير الى ثمانين دينارا حيث تفرض على أي شحنة «كل كوتننر»، قادمة للبلاد وإضاف أن الهيئة بهذا الشكل تجمع مئات الآلاف من الدنانير لافتا الى أن ذلك ينطوي على شبهة تنفعيع

وأكد على ضرورة تعزيز التعاون التكنولوجي والصناعي والعلمي مع إيران التي شهدت تقدما علميا وتقنيا كبيرا خلال العقود الماضية مضيفا

أن «المسؤولين في إيران وعلى أعلى المستويات يرون بأن دولة الكويت بوابة كبيرة نحو الدول العربية».

وقال التميمي أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى قدم التظلمات إلى الوفد البرلماني الكويتي بشأن مفاعل بوشهر النووي القريب من دولة الكويت في حال تعرضت المنطقة لتهات أرضية حيث قدم شرحا دقيقا حول هذه المنشأة النووية وكيفية التعامل فيها لو حدثت مزارت أرضية.

والتقى وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية – الإيرانية برئاسة النائب احمد المليكي رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني ووزير الخارجية علي أكبر صالحى ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان «علاء الدين بيجرودي ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية الإيرانية – الكويتية النائب جواد سعدون زاده».

الهيئة تجمع مئات الآلاف من الدنانير والأمر ينطوي على شبهة تنفعيع «العرائض والشكاوى» ناقشت تحفظ الشركات على رسوم «حماية البيئة»



اجتماع لجنة العرائض والشكاوى

من جانبه وفي ذات السياق انتقد ويسدة رئيس لجنة العرائض والشكاوى النائب حسين الغلاف عدم حضور رئيس هيئة حماية البيئة لاجتماع اللجنة، مؤكدا أن القائمين على الهيئة يلعبون على عامل الوقت وانهم يتصور ان حكم المحكمة الدستورية المنتظر في 16 الجاري سوف يبطل مجلس الامة الحالي.

حضر نيابه عن المدير في اجتماع اليوم لم يكن لديه أي معلومات او اجابات مؤكدا على ان حضور المدير بالاجتماع المكبل وجوبي لكي يبرر هذه الزيادات التي تفرضها الهيئة، واستنكر الشطي حصول هيئة حماية البيئة على عينات من الشخصات القامة للكويت خاصة وانها لا تمتلك مخبرات لفحص تلك العينات

لجنة الأسرة تعد تقريرها في اجتماع 24 الجاري معصومة: تشكيل فريق عمل لدراسة مقترح حقوق الطفل

الجاري ومن ثم رفعه للمجلس. وفي سياق آخر قالت د. المبارك ان اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بحضور قيادات وزارة الداخلية قد دار خلاله نقاش حول الاتفاقية الأمية لافتة ان اللجنة ابدت العديد من المخاوف بشأن الاتفاقية وطليت من الوزارة ضرورة تزويدها بنسخة من مذكرة الطلب التي سبق ورفعتها وزارة الداخلية للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي متمزمة بالبررات التي على اساسها تم اعادة صياغة الاتفاقية السابقة.

قالت رئيس لجنة المرأة والأسرة البرلمانية النائب معصومة المبارك ان اللجنة ناقشت أمس، في اجتماعها الاقتراح بشأن حقوق الطفل بحضور عدة جهات حكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، مشيرة إلى أنه دار نقاش حول هذا المقترح باستضافة ابدى خلاله العديد من الملاحظات والرؤى بهدف تطوير المقترح. واوضحت المبارك ان اللجنة انتهت الى تشكيل فريق عمل من جميع الجهات سالفة الذكر لتقديم تصور محدد خلال مهلة اسبوعين لكي يتبنى اللجنة اعداد تقريرها في اجتماعها المقبل في 24

الدويسان: أخشى

وقال: إن كل ما تم تقديمه كان يفضل زملائه نائب الرئيس والأمن العام، موضحاً أنه سيخوض «تحدياً حتى يثبت للجميع أن موظفي البرلمان يستحقون كل هذه الميزات، ومع ذلك تم رفع الكادر للموظفين إلى 75 في المئة أكثر مما يكافئ ما يوقعه ديوان الحراسة».

من جهة أخرى أكد النائب عادل الجار الله الخرافي «طلب عقد جلسة خاصة لإقرار مجموعة من القوانين استناداً للمادة 72 من اللائحة الداخلية»، مشيراً إلى أن «هذه القوانين مهمة مما يجب على المجلس مناقشتها لإقرارها».

وأوضح أن المجلس سيناقش تقارير اللجان عن مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين كالتقرير الثاني للجنة التعليم في شأن التعليم الإلزامي، والتقرير الخامس للجنة التعليم في شأن العلم الوطني لدولة الكويت، إضافة إلى التقرير التاسع عشر للجنة الداخلية بتعديل بعض أحكام قانون جوازات السفر، والتقرير الثاني للجنة الصحية في شأن دور المضخات الخاصة، والتقرير الرابع للجنة التشريعية عن مشروع القانون بشأن الأحداث، وأخيراً التقرير الثاني للجنة الشؤون الداخلية بشأن الجيش، مشيراً إلى أن «نواب المجلس يبادروا بهذه الخطوة، حتى لا تتوقف آلية الإنجاز التي شهدها المجلس خلال فترة قصيرة بوجود التوافق الحكومي الشباني من أجل المصلحة العامة».

في غضون ذلك أثار النائب يعقوب الصانع إشكالية لائحية، عندما أعلن أن الطلب الذي تقدم به لعقد جلسة خاصة لمناقشة قضية «الدوا» سابق على طلب النائب عادل الخرافي، ما يحتم عقد جلسة بخصوص «الدوا» قبل الجلسة الخاصة المزمع عقدها غداً.

ولتح الصانع إلى وجوب اتفاق بين المجلس والحكومة لترحيل طلب عقد الجلسة الذي طلبها، نظراً لعدم استعداد الحكومة لمناقشة هذا الموضوع». بدوره رجع النائب فيصل الدويسان أن يقضي حكم المحكمة الدستورية بجل المجلس الحالي، ورداً على سؤال للنصحافيين بشأن تصريحه السابق الذي وصف فيه النائب بأنه «نصف شارب»، قال: أخشى أن «تملأ» المحكمة الدستورية النصف الثاني من شارب هذا المجلس.

من جهة أخرى انتقد النائب ثيول الفضل تعيب أعضاء اللجنة المالية عن اجتماعهم اليوم، وتسببهم في فقدان النصاب، «رغم أنه كان مقرراً أن يناقشوا واحداً من أهم القوانين على جدول أعمال اللجنة وهو قانون الديني أو أي». وقال الفضل: «تقدمت بهذا القانون مع بعض النواب الآخرين، والهدف منه إنهاء القانون الذي تقدم به النائب السابق أحمد السعدون وتم إقراره وتوقفت على إثره جميع مشاريع اللي أو أي».

وأوضح أنه «لا يمكن للتسمية والاقتصاد الكويتي أن يتحررا دون وجود ظل هذا القانون الذي أشراف عليه كوكبة من المخصصين الأكاديميين وعلى رأسهم د. عبدالله السلمان. ود. هشام الصالح وآخرون. وأخذ أكثر من الوقت المقرر له في اللجنة التشريعية، ومن ثم أخفني في نهاية اللجنة المالية منذ 27 إبريل الماضي، حتى أن رئيس اللجنة لم يكن في استطاعته الحصول عليه وبعد أعين تم الحصول على القانون».

وذكر أنه حضر أحد الاجتماعات مع الحكومة بخصوص هذا القانون «ولم يحضر أحد من النواب الآخرين».

وكشف أن قانون B. O. T سيرفع من جدول الأعمال بسبب تعيب أعضاء اللجنة المالية»، متابعاً: «إذا ما فيكم شدة تشغلون في لجان لا ترشحون أنفسكم، إذا أنتم مو قد الشغلة». فـرئيس اللجنة لم يجد من اعضائها اليوم –

أسس الإثنين – سوي النائب محمد الجبري». على صعيد آخر أعلن عضو لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية النائب خالد الشطي أن اللجنة «ناقشت أمس الشكوى المقدمة من بعض الشركات بشأن تحفظها على الرسوم التي تتقاضاها هيئة حماية البيئة لاسيما أنه تم زيادة هذه الرسوم من مبالغارب الأربعة دنانير الى ثمانين دينارا». وذكر أن هذه الرسوم من مبالغارب الأربعة دنانير الى ثمانين دينارا. وقال أن «المسؤولين في إيران وعلى أعلى المستويات يرون بأن دولة الكويت خاصة ونحس الآن على اعتبار الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وأشار الى وجود تقارب في سياسة البلدين خاصة العلاقة البرلمانية التي قد يكون واضحا فيها قرب العلاقات وتواصلها على مستوى رئاسة المجلس أو اللجان البرلمانية، متمنيا أن تعطى هذه الزيارات المؤثر الإيجابي لتعزيز هذه العلاقات. بدوره، قال النائب عبدالله التميمي أن زيارة وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية – الإيرانية إلى العاصمة طهران «كانت زيارة موفقة وتاجحة بكل المعايير».

وقال التميمي في تصريح

الدستورية المنتظر في 16 الجاري سوف يبطل مجلس الامة الحالي». على صعيد آخر أوضح رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب صالح عاشور أن «وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، بعث باعتراف إلى اللجنة عن عدم حضوره لاجتماعها نظراً لإرتباطه باجتماع مجلس الوزراء».

وأضاف عاشور أنه «تم النقاش مفصلاً للاتفاقية الأمنية مع فريق وزارة الداخلية حيث تم طرح ملاحظات اللجنة على ممثلي الوزارة وابتنتار ردهم على بعض بنود الاتفاقية».

أطياف سياسية

والوصول إلى توافق وطني لبرنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والتربوي «التفاصيل ص7»

وشددت المجموعة المكونة من 18 سياسياً هم عبد الله الفرج ومشاري العنبري وخميس عقاب وعبدالله الرومي وعلي لؤسي ود.عادل الصباح وخالد الصالح وعبد الوهاب الهارون وصالح الفضالة وأحمد باقر ويوسف الجاسم ود.حسن جوفر ويوسف النصف وسعد طامي وعبد الوهاب الزوان د.موضي الحمود ود.محمد المقاطع وعادل الصرعاعي، شددت على وضع برنامج زمني للعمل على استكمال بناء دولة دستورية ديموقراطية تقوم على نواب أساسية تتمثل بشكل خاص في تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والالتزام العربي المنفتح، والتحول بالممارسة الديموقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعياري أخلاقي.

وحددت الوثيقة مجموعة من المبادئ تقوم عليها المبادرة على رأسها التمسك بدستور 1962 أساساً وسلفاً للتوافق الوطني وعدم الخوض بتفكيكه أو تعديله في المرحلة الحالية والحفاظ على النوابات والمكتسبات الدستورية واحترام القضاء وتطبيق أحكامه وعدم عرقلة مسار، أو التدخل في سير العدالة من جميع الأطراف وعدم استئثار ربط التوافق الوطني بأي شروط يفرضها أي طرف.

عدوى الحرائق

موقع الحريق، وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله رد على سؤال عما إذا كانت هناك دوافع سياسية وراء «حريق الشادية»، قال إذا صح ذلك فمن يدفع بذلك نفوس مرضية.

ومن جانبه قال وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف الجحرف أن التقرير الأولي لحريق جامعة الشادية الأسبوع الماضي أشار إلى أنه حادث عرضي، وقالت الإدارة العامة للاطفاء أن حريقاً هائلاً شب في مبنى قيد الإنشاء بآحد الواقع في مدينة صباح السالم الجامعية الواقعة في منطقة الشادية. وأوضح المدير العام للإدارة العامة للاطفاء بالإتابة العميد خالد التركيت لـ«كونا» أن مساحة الحريق امتدت الى مبالغارب أربعة آلاف متر مربع في مبنى قيد الإنشاء لكلية الهندسة يتكون من خمسة طوابق.

وذكر أن النيران اشتعلت بالأخشاب المستخدمة في عملية البناء مضيفا أن تغلب الرياح يزيد من سرعة انتشارها فيما جرى استدعاء إطفاء الحرس الوطني للمشاركة بحيث يتم تأمين استمرار توافر المياه في الموقع. وهرعت إلى المكان أربع فرق إطفاء تعاملت مع الحريق على الفور، فيما تم إرسال خمس سيارات إطفاء وبقوة 10 من فئتي الطوارئ وبلغ بالتزامن مع ذلك مستشفى الغوائية وغرفة الطوارئ المركزية للاستعداد لاستقبال أي حالات مصابة.

ولم تتبين بعد أسباب الحريق الذي يعتقد أن سرعة الرياح ساهمت في انتشاره، كما لم تنته الإدارة العامة للاطفاء من إعداد التقرير المتعلق بأسباب الحريق الأول الذي أتى على جزء من مبنى كلية التربية للبنات.

وقالت مديرة مشروع جامعة «الشادية»، «رنا الفارس» إن الحريق اندلع في ساعات «المغ» وهي فترة عدم السماح للعمال بالعمل في ساعات النهار في فصل الصيف. وأضافت أنه في الساعة 2 ظهراً تم إجراء مسح ميداني من قبل الشركات المشرفة على المشروع ولم يلاحظوا وجود أي شيء،«مبينة أن الحريق اندلع بعد «المسح» بحوالي «ساعة». وأصيب أحد العاملين بالمشروع من الجسدية «الصعبة» جراء استنشاقه «دخان» الحريق، وتم نقله لمستشفى الغوائية لتلقي العلاج. فيما نقلت إحدى المركبات التابعة للإطفاء أثناء توجهها لحريق الشادية وأصيب «3» أفراد من رجال الإطفاء، أحدهم أصيب بالراس والأخر إصابة بالكف والأخير إصابة بطفيفة.

الأمير: نظامنا

محمد مفرج المسلم: «إن علينا اخواني وأبنائي المواطنين، تسخير كافة الجهود والطاقات للنهوض بالوطن، ودفع عجلة التنمية بلوغ الأهداف المتوخاة التي ننشدها له، لتحقيق المزيد من الرقي والازدهار للوطن والمواطنين».

وأوضح سمو الأمير أن «نظامنا الديمقراطي الذي انتهجناه وارتضيناه، ودستورنا الذي نتمسك به، والذي هو محل فخرنا، أمانة في أعناقنا سنظل محافظين عليها، وإن تحدى عنها، لتكريس دولة القانون والمؤسسات، مؤكداً اعترافنا بفضائلنا الشامخ ودعم سلطانه، وتطبيق القانون بكل حزم وصلابة وبسبب قيمته على الجميع».

وأضاف سموه: «تتجدد لقاءاتنا على الخير والمحبة مع أبنائي واخواني المواطنين الكرام، في تواصل معهود معهم، وهما نحن نلتقي اليوم معا بدعوة كريمة من الأخ محمد مفرج المسلم الذي له هذه الدعوة ومقدرا لها»، مضيفا سموه: «أنتي سعيد جدا بهذه الزيارة وهذه اللقاءات التي تبرز مدى الترابط والحدس والمودة التي تجمع أهل الكويت بحكامها، منذ نشأة الوطن والتي تجسد نهجا سار عليه الأباب والأجداد وسوف يتوارثه الأبناء، إن شاء الله، حيث أصبح ذلك سمة من سمات المجتمع الكويتي».

ووجد سموه الشكر «لكافة الإخوة الذين وجهوا هذه الدعوة الكريمة»، عربيا عن سروره بهذا اللقاء، «سائلنا المولى جلت قدرته أن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والرخاء والأزدهار، وأن يوفق الجميع لكل ما فيه عزته ورفعته». من جهته قال السيد محمد مفرج المسلم في كلمته بمناسبة زيارة صاحب السمو الأمير: «نعلن رفضنا لما يسوقه البعض من رئاسة شعبية لمجلس الوزراء، ونؤكد تسكنا برئاسة وزراء صباحيه».

أضاف المسلم: إن الرشاشية يستذكرون مقولة الشيخ مبارك الكبير «الرشيدي صباحي، والصباحي رشيدي».

مجلس الوزراء

الشيخ محمد العبدالله بما يلي: أطلع المجلس في مسهل اجتماعه على الرسالة الموجهة لصاحب السمو الأمير من فخامة جيري ميثاري الحاكم العام لنينولندا والتضمنت دعوة سموه للقيام بزيارة رسمية لنينولندا توطيدا للعلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين.

كما أطلع المجلس على الرسالة الموجهة لصاحب السمو الأمير من الرئيس إد.كلين ظننن الرخاء والجمهورية جزر القمر المتحدة الشقيقة والمتعلقة بسبل تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين الشقيقين وتنميتها في كافة المجالات والميادين.

وعرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة مصطفى جاسم الشمالي ومحافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل على مجلس الوزراء توصية مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بشأن تطوير إصدار نقدي جديد للعبة الكويتية حيث تم استعراض العلامات الأمنية التي يتضمنها الإصدار الجديد وللزايا الأخرى التي توابك تطورات صناعة الأوراق المالية وقد أصدر مجلس الوزراء قراره بالموافقة على تطوير الإصدار النقدي الحالي وقيام البنك المركزي باستكمال الخطوات التنفيذية اللازمة في هذا الشأن.

كما شرع وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الجهود المبذولة من أجل تنفيذ توصيات مشروع «الكويت تسمع» سريعة التنفيذ منوها بالتعاون الإيجابي الذي أبدته مختلف الجهات والتي شملت عدة قطاعات كالتعليم بتدشين وزارة التربية دورات مكثفة بالمرحلة الثانوية وأعداد دورات تدريبية للتفوق وللاختبارات اللغة وفي مجال الرياضة كذلك إقامة ملاعب كرة قدم بالدارس لاستقطاب طاقات الشباب وتوطين البيئة المناسبة لممارسة الشباب لهواياتهم على الصعيد الاقتصادي ولتمكين الشباب الكويتي من إدارة مختلف الأعمال.

وقد تم إقرار تفعيل قانون الشركات غير الربحية وإقرار الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستحداث إدارة خاصة لترخيص المشروعات الصغيرة وقد أضاف المجلس بهذه الجهود الطيبة مؤكدا على ضرورة استكمالها لتنفيذ باقي التوصيات وتحقيق أهدافها الوطنية.

تم بحث مجلس شؤون مجلس الأمة وأطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة.

كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.